الأصل في العلاقات الدولية
السلم أم الحرب، مراجعات نقدية

الدكتور/ لعروسي رابح(*)

الملخص:

حدث نقاش كبير حول الأصل في العلاقات الدولية بين السلم والحرب بين فلاسفة الغرب، وكلمة الأصل تقابلها كلمة الاستثناء، وأهمية البحث في الأصل تكمن في النتائج المترتبة على ذلك في تقرير مشروعية الحرب والمساحة التي تحتويها هذه المشروعية، فإذا كان الأصل في العلاقات الدولية هو الحرب فإن الموانع ضدها تقل، كما أنه إذا كان الأصل هو السلم فإن مساحة مشروعية الحرب تضيق.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الدولية – السلم – الحرب

Abstract:

The roots of international relations: peace or war: A critical review
A great debate has taken place about international relations between scholars concerning peace and War .The concept of root is matched with that of exception.
And the importance of the research lies in the ensuing results in the report about the legitimacy of war and the space it holds, so if the origin of international relation is war .the obstacles against it are going to decrease .and if the origin lies in peace then the dimension of its legitimacy will narrow.
key words: international relation –peace-war.

Résumé : L'Origine des relations internationales : guerre ou paix : révisions critiques

L'origine des relations internationales entre guerre et paix, a soulevé un large débat au sein des philosophes occidentaux. Ainsi, l'intérêt de la recherche sur cette question

(*)أستاذ محاضر أ– كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية – جامعة الجزائر 3.

trouve toute sa pertinence dans les retombées portant sur la légitimité de la guerre et du champ y afférent.

En effet, si cette dernière est à l'origine des relations internationales, les inconvénients s'amoindrissent. Néanmoins, son champ de l'légitimité devient restreint dans le cas de la paix.

Mots clés : les relations internationales, la paix, la guerre.

مقدمة:

يمثل السلم هدفا أساسيا للإنسانية جمعاء ذلك أن في ظلّه تحفظ الأرواح والممتلكات، وتصان حقوق الإنسان، وتحمى كرامته، وأجواء السلم هي المناخ الأمثل لتطوير الحياة، وتحقيق التقدم، وبناء الحضارة.

والسلم اليوم يرفع كشعار عند الأمم جميعا، بعد أن وصلت القناعة به إلى أقصى حدودها الممكنة عند الشعوب المختلفة، خصوصا الغربية، التي ذاقت ويلات الحروب الدولية المسلحة وغير المسلحة.

كما أن البحث في دور السلم في العلاقات الدولية يلزم التعرض لموضوع العلاقات الدولية بصورة تنسجم مع موضوع الدراسة، وذلك بالوقوف عند أصل العلاقة بين الدول هل هي الحرب أم السلم، وعليه نطرح التساؤل التالي:

-إلى أي مدى يمكن الاستفادة من القناعة العالمية بضرورة السلم لدى الشعوب الغربية؟ وهل الأصل في العلاقات الدولية الحرب أم السلم؟

وتوزع الإجابة على هذا التساؤل ثلاث محاور أساسية بعد مقدمة وخاتمة في الأخير وهي:

1- **تطور فكرة السلم في الفكر الغربي**
2- **مفهوم العلاقات الدولية**
3- **الأصل في العلاقات الدولية**

وتطلب الاعتماد في هذا البحث المنهج التحليلي النقدي،والذي يستخدم في تحليل الظواهر المعروضة في الدراسة والوصول إلى أسباب بعضها، مثل ظاهرة العنف والإرهاب وآليات تحقيق بعض المفاهيم مثل مفهوم السلم، والتعرض إلى تحليل الآراء حول الأصل في العلاقات الدولية هل هو الحرب أم السلم، كل ذلك في إطار نقدي للوصول إلى الإسقاطات على الواقع واستنتاج الدروس المستفادة.

1-تطور فكرة السلم في الفكر الغربي:

لقد ظهرت فكرة السّلم حديثا في المجتمع الغربي في أعقاب تطور نظرة فقهاء القانون الدولي للحرب، هذا التطور الذي كان مصاحبا للتطور الاجتماعي الذي بدأ بفكرة سيادة الدولة ثم توسع الدول الأوربية إبان فترة الاستعمار ثم تكون منظمة عصبة الأمم عقب الحرب العالمية الأولى وظهور أمريكا بشكل قوي ثم تكوين منظمة الأمم المتحدة والوصول إلى تحريم استخدام الحرب في حل النزاعات الدولية، ثم عودة الأمور إلى ما كانت عليه مع فكرة صدام الحضارات التي تبرر للحرب من جديد.

فلم تكن فكرة السلم مطروحة أمام أحقية الدولة في شن الحرب كيفما يروق لها ومتى رأت أنها في حاجة للحرب لأجل تحقيق مصالحها، ومن هنا جرى النظر إلى الحرب بوصفها مؤدية لوظيفة حيوية في مجال العلاقات الدولية، هي حسم الخلافات التي تنشأ بين الدول، وكان ينظر إلى هذا الحق من حقوق الدولة بوصفه حقا مطلقا ولصيقا إلى أبعد الحدود بمبدأ السيادة.

وكانت وظيفة الحرب في الفقه التقليدي كوظيفة المحكمة في العلاقات بين الأفراد فكما يلجأ الأفراد إلى المحاكم للحصول على ما يرونه حقا لهم، عن طريق إلزام خصومهم بأداء التزامات معينة، فكذلك الدولة تلجأ إلى الحرب لحسم الخلافات التي قد تنشأ بينها وبين غيرها من الدول، لقهر إرادتها وإملاء ما ترغب فيه من شروط عليها، والفارق بين الحالتين يكمن في فكرة السلطة العليا، التي تتوافر في المجتمعات الداخلية والتي تعلو على إرادة الأفراد، وتستطيع أن تملي عليهم ما تراه حقا يتوافق مع القانون، بينما تفتقد تلك السلطة العليا في المجتمع الدولي(1) .

وعلى الرغم من أن النصف الثاني من القرن التاسع عشر قد شهد نشاطا كبيرا في مجال الدعوة للسلام، فإن كل الجهود في مؤتمر بروكسل الذي عقد في سنة 1874، قد انصرفت إلى وضع القواعد القانونية التي تحكم وتنظم سير القتال، ودون التوجه بالمناقشة إلى مشروعية الحرب، التي بقيت النظرة إليها قائمة على أساس أنها عمل مشروع وحق يتفرع على مبدأ سيادة الدولة المطلق من كل القيود(2) .

وكان من بين وسائل الحد من آثار الحرب المدمرة نشوء فكرة التفريق بين المقاتلين وغير المقاتلين الأمر الذي حسمت فيه الشريعة الإسلامية قبل أكثر من إثني عشر قرنا، وكان أول من أشار إلى هذا الرأي (جان جاك روسو) في كتابه العقد الاجتماعي الذي صدر في سنة 1762، وكان إنضمام بورتاليسوتاليران إلى تلك النظرية بداية لذيوعها واستقرارها في كتابات الفقهاء في القارة الأوربية، بحيث بات فقه روسو سائدا، ومعبرا عنه من جانب معظم فقهاء القارة، ووجد ذلك الفقه طريقه إلى التطبيق في حروب القرن التاسع عشر، وأصبح ينظر إلى الفصل بين المقاتلين وغير المقاتلين من المدنيين المسالمين بوصفه أعظم انتصارات القانون الدولي(3).

إلى جانب مبدأ الفصل بين المقاتلين وغير المقاتلين ظهرت فكرة إعلان الحرب قبل أي لجوء للقوة، ذلك كوسيلة لتفادي الهجومات المفاجئة واستعمال الخدعة في نزاعات يمكن أن تحل دون إراقة للدماء، إعلان الحرب في حد ذاته هو إفصاح عن نية وعزيمة أحد أطرف النزاع، ذلك الإفصاح قد يدفع الطرف الآخر إلى التخلي عن بعض مواقفه أو مطالبه، مما يخفف الضغط ويفتح المجال أمام طريقة أخرى لبلوغ حل مناسب للنزاع (4) .

ثم ظهرت فكرة الحرب المشروعة وغير المشروعة، حيث إتجه الفقه الغربي إلى ذكر الحالات التي تكون فيها الحرب مشروعة، ويمكن أن يستنتج من ذلك أن الحرب تصبح غير مشروعة في الحالات الأخرى إذا لم يبررها أطرافها، ورغم هذه البوادر في تحول مواقف الفقه خاصة تلك التي يتزعمها غروسيوس في محاولاته للتفرقة بين الحرب المشروعة والحرب غير المشروعة، جانب آخر من الفقه فظل الخيار المحافظ الذي يتمسك بأن

القانون الدولي ليس له أي بديل، بل قبول الحرب دون مراعاة عدالة أصلها، كعلاقة بين أطرافها إذا اختاروا ذلك والقانون الدولي ينشغل فقط بدراسة تلك العلاقة.

لقد اتجهت الممارسة الدولية إلى توضيح معالم الحرب المشروعة تحت ضغط الدول المحايدة والدول الضعيفة، التي يكون من فائدتها الحد من استعمال القصاص والانتقام، والممارسة الدولية أسفرت على قبول استعمال القوة بهدف الدفاع الشرعي، وإلى جانب ذلك الاستعمالات الأخرى التي تقترب منه، مثل مساعدة النفس والقصاص المشروع، كما اعتبر التدخل في دول أخرى مشروعا إذا تعلق الأمر بحماية مواطني الدولة في الخارج أو اللجوء إلى القوة المسلحة لحماية النفس بطرق لا تستدعي الحرب مثل الحصار البحري والمحاصرة السلمية(5) .

لقد كان من أهم نتائج الحرب العالمية الأول تنامي الشعور والإدراك على المستويين الرسمي والشعبي بأهمية إيجاد وسائل لحل النزاعات الدولية وإيجاد الآليات لتنفيذ ذلك تلافيا لحصول حروب من نوع الحرب العالمية الأولى مع كل الدمار والخسائر التي جاءت بها، ونمت هذه الأفكار والدعوات في ظل نشوء التيارات المثالية التي دعت لتلافي النزاعات والتخلص من ويلاتها وذلك من خلال محاولة تجاوز سلبيات مفاهيم الحرب المشروعة وغير المشروعة والإتجاه إلى تأسيس نظام الحرب القانونية والحرب الغير قانونية، فبموجب المواد من 11 إلى 15 وضع صك عصبة الأمم عدة إجراءات يجب إتباعها وتعهدات يجب احترامها عوض اللجوء إلى الحرب، من بين هذه الالتزامات وجوب استعمال الوسائل السلمية لحل النزاعات فيما بين الدول الأعضاء وعدم اللجوء إلى الحرب إلا في حالة استنفاد كل الطرق والوسائل السلمية ويتبع عدم احترام هذا الإجراء أو عدم تنفيذ أحكام العصبة أو قراراتها بعقوبات عدم الاعتراف بالوضعيات المترتبة عن اللجوء الغير قانوني للقوة (6) .

وكانت هناك قناعات عند المدرسة المثالية بأن مصالح الدول مهما ظهرت أنها متناقضة أو متنافرة فيمكن دائما تكييفها بعضها مع البعض ومنع قيام النزاعات أو احتوائها بالوسائل السلمية والسياسية إذا وجدت الآليات لذلك، ونشأت جمعيات خاصة في أمريكا وأوربا عملت في هذا الإتجاه وشجعتها التصريحات الرسمية الأمريكية

والبريطانية التي صدرت عام 1918 والتي دعت إلى إنشاء منظمة دولية تتعاطى بشؤون وقضايا التسلح للحد منه ومراقبته، وكذلك القضايا التي تمس سيادة الدول ووحدتها الترابية وقضايا التجارة والعلاقات الاقتصادية الدولية.

وقدمت في هذا الخصوص مشاريع واقتراحات وتصورات كثيرة وجرت مشاورات عديدة حتى تم اعتماد صك عصبة الأمم كاتفاقية في إطار اتفاقية فرساي عام 1920 أو اتفاقية السلام مع ألمانيا، وشكل الصك إذن الإطار الدستوري لتطور عصبة الأمم، وكان هناك تأكيد منذ البداية في نصوص الاتفاقية أن العصبة منظمة ذات سلطات محدودة، وكان هناك تركيز ظاهر على مفهوم سيادة الدول وعلى عدم الانتقاص من تلك السيادة (7).

لقد نجحت العصبة في تطوير مجال التعاون في الحقول الاقتصادية والفنية ولكنها فشلت في القيام بالدور المناط بها في حفظ السلم والأمن وتعود خيبة الفشل إلى الآمال الكبيرة التي عقدت على العصبة وعلى المهام والأدوار التي كان يفترض أن تؤديها، عكست هذه الآمال والتطلعات تصورين ومصلحتين متناقضتين، فمن جهة كان هناك معتنقوا النظريات المثالية التي تؤمن بوجود إنسجام طبيعي في المصالح بين الدول والتي قامت على المفاهيم الديمقراطية والليبرالية المنتشرة في الغرب والتي تعتبر بالتالي أنه يمكن وضع حد للحروب والنزاعات وإخضاع الخلافات لحكم العقل والشرائع المتفق عليها، وذلك بإخضاع الخلافات لأحكام القانون.

من جهة أخرى كانت الدول المنتصرة تعتبر أن على العصبة الحفاظ على السلام ليس بالمعنى العام إنما السلام المقصود كان ذلك الذي توصل إليه مؤتمر فرساي، إذن كان على العصبة إعطاء شرعية للترتيبات التي فرضها المنتصرون في الحرب العالمية الأولى، وكان على العصبة أيضا الحفاظ ولو باللجوء إلى القوة على الوضع القائم الجديد أو على البنية الدولية الجديدة التي نتجت عن الحرب والتي فرضتها القوى الكبرى المنتصرة والتي لم تحصل على قبول شرعي من الدول أو القوى الخاسرة وفي طليعتها ألمانيا أو من دول أخرى لم تساهم مع المنتصرين في إقامة البنية الدولية الجديدة.

في هذه الفوضى الدولية ازداد سباق التسلح إذ كان التسلح الوسيلة العملية الوحيدة المتاحة أمام الدول لزيادة وتدعيم أمنها، خاصة مع انكشاف عدم قدرة العصبة على القيام بدور الأمن الجماعي، فالعصبة انطلقت ضعيفة لبقاء الولايات المتحدة خارجها بعد تغلب تيار الانعزال والانسحاب من الالتزامات الدولية داخل الكونغرس الأمريكي (8).

لقد برزت خطوة جديدة رائدة نحو منع اللجوء إلى الحرب في تسوية النزاعات الدولية والاقتصار فقط على الوسائل السلمية تمثلت في عقد باريس، الذي بدأ باتفاقية ثنائية بين فرنسا وأمريكا تم توقيعها في باريس سنة 1928، عن الجانب الفرنسي السيد برياند، وعلى الجانب الأمريكي السيد كلوغ، ولذلك سميت الإتفاقية بعقد كلوغبرياند (9).

ويتكون هذا العقد من فقرتين كما يلي:

1-إن الأطراف باسم شعوبها، تندد باللجوء إلى الحرب لحل الخلافات الدولية وترفض اللجوء إلى الحرب كوسيلة للسياسة الوطنية في علاقاتها.

2-إن الأطراف تتفق على أن كل النزاعات بينها، مهما كانت طبيعتها أو أصلها يجب أن تحل بالوسائل السلمية".

وكان هذا الميثاق محلا للإعجاب لدقته وشموله، وتقبله الفقهاء ورجال السياسة في جميع البلاد بارتياح، فقد حرم الحرب كمبدأ عام، إلا أن تكون كجزاء بوليسي بأمر مجلس العصبة، أو أن تكون وسيلة للدفاع عن النفس ولرد العدوان لحين تدخل العصبة، على أن الميثاق ظل عديم الجدوى نظرا لأنه لم يبين الإجراءات التي يمكن اتخاذها في حالة مخالفة أحكامه، كما أنه لم يبين وسائل حل المنازعات بالطرق السلمية (10).

إنه من أكبر الآثار التي خلفتها أهوال الحرب العالمية الثانية زيادة الشعور بأهمية المحافظة على السلام، والأمن الدولي، وضرورة العمل على استقراره بواسطة منظمة دولية عالمية حتى توجه الشعوب جهودها نحو إصلاح ما دمرته الحرب، وتتعاون فيما بينها لتحقيق التقدم الاقتصادي، والرقي المعنوي في عالم ما بعد الحرب.

ومما ساعد على ذلك ما طرأ من تطور على طبيعة وأساليب الحرب الحديثة التي أصبحت حربا شاملة تمثل مجهودا حربيا يقوم به كل الشعب في دولة معينة للقضاء على المجهود الحربي للعدو، وحربا عالمية إذ يصعب حصر نطاقها فيما بين عدد محدود من الدول بل تمتد فورا لكي تشمل دولا من مختلف أنحاء العالم.

ومما يساعد بصفة خاصة على انتشار الذعر من الحرب اكتشاف أسلحة التدمير الجماعي الحديثة، وأهمها الأسلحة النووية، والصواريخ بعيدة المدى: مما جعل الحرب العالمية تهدد بفناء البشرية.

لقد تأسست الأمم المتحدة كمنظمة عالمية تهدف إلى حفظ الأمن والسلم في العالم، وذلك عن طريق تحريم كل استعمال للقوة، وأعمال العدوان والتهديد بذلك، فالمادة الأولى من الميثاق تنص على أن" مقاصد الأمم المتحدة" هي: حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها وتقمع العدوان وغيره من وجوه الإخلال بالسلم....

وفي المادة الثانية تنص الفقرة الرابعة منها:يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة.

لقد استخدم لفظ"استعمال القوة" بدل تعبير" اللجوء إلى الحرب" واستعمال القوة هو تعبير أشمل حيث يغطي كل استعمالات القوة الموجهة ضد الاستقلال السياسي والوحدة الترابية لدولة أخرى، وكل أعمال العدوان، والتهديد باستعمال القوة والمساس بسيادة دولة أخرى، وهذا مثل خرق المجال الجوي، والأعمال العدوانية الأخرى (11) .

والحقيقة أن كل هذه الجهود التي بذلت إلى أن وصلت إلى ميثاق الأمم المتحدة لم تتمكن من تحقيق السلم في العالم، ذلك أن منطق القوة والذكاء في استخدام الحرب والتدمير والحصار كان هو السائد إلى يومنا هذا.

فقيادة البشرية بعد سقوط الخلافة الإسلامية آلت إلى أناس لا يملكون الوازع الديني والأخلاقي الذي يدفعهم إلى تحقيق القيم التي يتنادى بها العقلاء في كل زمان، والحرب لم تتوقف أبدا حتى منذ أن تأسست منظمة الأمم المتحدة، فهناك من يرى أنه

منذ عام 1945 وحتى نهاية عام 1994، لم يعرف العالم أجمع سلاما إلا مدة شهر فقط، وكأنه يعيش في قلق واضطراب وحروب طوال خمسين عاما، ولم يأخذ إجازة سوى ثلاثين يوما (12) .

لقد كانت الحرب قائمة بين معسكري العالم الشرقي بقيادة روسيا والمعسكر الغربي بقيادة أمريكا وسميت حربا باردة، ولكنها كانت لاهبة وحقيقية، بين الدول والجماعات التي تدور في فلك العملاقين، وكانت آخرها حرب أفغانستان المدعمة من أمريكا لإنهاء الإمبراطورية الروسية، وتحول الإتحاد السوفياتي إلى روسيا الإتحادية.

ثم بدأت أمريكا في حروب جديدة لإتمام سيطرتها على العالم وهي الآن منشغلة بالمنطقة العربية في الشرق الأوسط لتنفيذ إستراتيجيتها التي بدأتها سنة 1970 وهي إعادة هيكلة دول المنطقة العربية إلى كيانات صغيرة هزيلة متناثرة القوى أكثر مما عليه الآن قائمة على أسس طائفية وعرقية ومذهبية ودينية وعنصرية وعشائرية، وبذلك تكون قد حققت الفائقية في القوى للعدو الصهيوني في المنطقة وإزالة كل تهديد ضده وفي الوقت نفسه تأمين سيطرتها على هذه الكيانات الهزيلة بسهولة واستنزاف واستثمار ثرواتها .(13)

لم تتمكن الأمم المتحدة بمجلس أمنها ولا الأعراف والقوانين الدولية من الوقوف في وجه أمريكا وهي تريد الانقضاض على المسلمين في أنواع من الحروب تسلطها على دولهم بأشكال مختلفة أبرزها وأوضحها ما حدث في العراق وهي سلسلة حلقاتها مترابطة ومستمرة ولا يتمكن العالم الإسلامي والعربي تحديدا من النجاة منها إلا بتلافي هذه الألوان من الحروب المسلطة بتواطؤ المجتمع الدولي الذي لا يهم دوله إلا تحقيق مصالحها الضيقة.

إن اتساع المجتمع الدولي وتكوين الدولة بالمفهوم القانوني الحديث فرض علما جديدا، وإن كان له علاقة بالعلوم السياسية وبالعلوم الاجتماعية والإحصائية وغيرها، هو العلاقات الدولية الذي تظهر فيه أعمال الدولة خارجيا والذي يعتمد أساسا على طبيعتها وقوتها الداخلية، وفي هذا المبحث سنتعرض إلى تعريف العلاقات الدولية بما يعطينا

المفهوم الحالي لهذا المصطلح، ونعرف كذلك القانون الدولي الذي يشكل الإطار الذي يفترض أنه يضبط هذه العلاقات الدولية.

2- مفهوم العلاقات الدولية:

"يقصد بالعلاقات الدولية: سائر أنواع الروابط والمبادلات التي تتم خارج حدود دولة واحدة، لذا فمن الضروري لقيام هذه العلاقات أن يتوافر شرطان:

الأول: أن توجد جماعات بشرية متعددة تتمتع بالتميز والاستقلال.

الثاني: أن تدخل هذه الجماعات في علاقات سلمية مع بعضها البعض بصفة دائمة والذي يفرق العلاقات الداخلية عن الدولية هو أطراف العلاقة، فالعلاقة الدولية تتم بين دول مستقلة، في حين أن الداخلية تتم بين أشخاص في دولة واحدة (14).

كما يطلق على إصطلاح العلاقات الدولية مسميات أخرى منها الشؤون الدولية، القضايا الدولية، الشؤون العالمية، الشؤون الخارجية، السياسة أو السياسات العالمية، التنظيم الدولي، ويبقى مصطلح العلاقات الدولية أشمل وأعم.

وبنظرة أعمق نجد أن الذي يجري داخل العلاقات الدولية يجمع الدول وأطراف دولية أخرى، ولذلك قد يميل البعض إلى مصطلح" العلاقات العالمية" لكونه أكثر وصفا لواقع العلاقات الدولية غير أن هذه العلاقات تبقى عموما إمتدادا للعلاقات التي تجمع الدول، فهي مظهر من مظاهر نشاط الدول في الخارج باعتبار أن الدولة تسيطر بشكل مباشر وغير مباشر على أطراف العلاقات الدولية الأخرى، وتحاول توظيفها خدمة لمصالحها ورواجها.

ومهما يكن فإنه عادة ما يقصد بالعلاقات الدولية مجموعة الإتصالات أو الإرتباطات التي تجمع في مرحلة محددة بين فرد وآخر أو بين فرد ومجموعة أفراد أو بين مجموعتين أو أكثر من الأفراد أو بين دولة وأخرى أو بين دولة ومجموعة دول أو بين مجموعتين أو أكثر من الدول أو بين فرد أو مؤسسة معنوية خاصة أو عامة ودولة أو مجموعة من الدول، أو بين منظمة دولية ومنظمة دولية أخرى، أو إقليمية، أو بين شركة عالمية ومثيلاتها من الشركات الأخرى أو بين كل هذه الأطراف مجتمعة أو بين مجموعة منها (15) .

إن أطرف العلاقات الدولية هي الدول والحكومات، والدول المستعمرة (المستعمرات) والمحميات الخاضعة للوصاية، والدول المقسمة والأقاليم التي تعيش حالة إستثنائية، والمنظمات الدولية والإقليمية مثل منظمة الأمم المتحدة، والمنظمات المتخصصة المتفرعة عنها كمحكمة العدل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية والإتحاد الأوربي، وجامعة الدول العربية، الإتحاد الإفريقي، إتحاد الدول الأمريكية، الأحلاف العسكرية، والمخابرات والقوى الخفية، والوحدات السياسية والاقتصادية والثقافية داخل الدول: مثل الأحزاب، والكنائس، والمساجد، والأقليات العرقية، والصحافة وجماعات الضغط كإتحاد العمال والمزارعين وأرباب العمل، والفرد كشخص طبيعي أو معنوي، فهناك أفراد يؤثرون في الرأي العام في الداخل والخارج بل أحيانا يخلخلون المجتمع الدولي قاطبة بالأفكار والممارسة ومن أمثلتهم المستشار الألماني هتلر وعبد الناصر–رحمه الله– في العالم العربي وميسلوني في إيطاليا وكاسترو، ويمكن للمواطن العادي الذي يهاجر إلى دولة ثانية فتحدث له نزاعات قد تتحول إلى مشكلة دولية، وكذلك الأمر بالنسبة لشركة ما، فقد يحدث لها نزاع في دولة ثانية وتتدخل الدول (16).

إننا نعيش اليوم حالة النظام الدولي الجديد الذي اتضحت ملامحه في الأحادية القطبية بعد انهيار الإتحاد السوفييتي ومجموعته الشيوعية، وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العلاقات الدولية، وإستحالة منع تداول المعلومة بين المجتمعات أفرادا وشعوبا وأمما بعد أن هيمنت الأقمار الصناعية، وشبكة الأنترنيت وغيرها من الشبكات الأخرى المختصة في صنع وتوزيع المعلومة عبر العالم.

وفي هذا الصدد برز مفهوم العولمة الذي يراد منه إعادة صياغة العالم على صورة ما يطمح إليه مدراء الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات التي وصل نفوذها إلى التحكم في السياسة الأمريكية ودول الإتحاد الأوربي، ويمتد في كثير من الأحيان إلى أقصى بقاع الأرض.

إن هذه اللوبيات الضخمة تعتمد على آلتها الإنتاجية في تحويل العالم إلى مساحة صغيرة تحكمها قوانين السوق التي تفتحها على مصراعيها أمام منتجاتها، كما تسعى إلى تعميم ثقافة استهلاكية تسلوية تنعدم فيها الخصوصيات وتلغي الذاكرة التاريخية، وتنفي السمات الشخصية القومية تحت عناوين الحرية التي لا نهاية لها..

إن حقيقة العولمة تظهر في التناقض بين تعميم ما ذكرنا من جانب اقتصادي وثقافي وحتى اجتماعي، مع السعي إلى زيادة شرذمة الكيانات السياسية وتفتيتها، فبعد تفتيت الإتحاد السوفياتي ويوغسلافيا نجد أن المحاولات قائمة اليوم لتقسيم دول الشرق الأوسط وحتى المغرب العربي، فالعراق المحتل يتعرض اليوم إلى عمل مبرمج يهدف إلى تفتيته وهو ما يمكن أن يطال دولة تركيا هي الأخرى، كما نلاحظ عمليات إجهاض محاولات التقدم نحو زيادة الوحدة الأوربية من خلال فشل الاستفتاءات الأخيرة، كل ذلك وغيره يكشف عن إرادة الهيمنة في العلاقات الدولية من خلال شعار العولمة.

ومن بين المصطلحات المعولمة والتي يراد أن تتخذ كأساس لصياغة العلاقات الدولية والتأثير فيها بما يخدم فكرة الهيمنة هو مصطلح الإرهاب، الذي يضرب في الكثير من البلدان من مختلف القارات بما يضفي عليه الصفة العالمية، والذي ينبغي أن يقابل بحرب عالمية تسمى الحرب العالمية ضد الإرهاب الدولي.

3-الأصل في العلاقات الدولية:

لقد حصل نقاش كبير حول الأصل في العلاقات الدولية بين السلم والحرب بين فلاسفة الغرب، وكلمة الأصل تقابلها كلمة الاستثناء، وأهمية البحث في الأصل تكمن في النتائج المترتبة على ذلك في تقرير مشروعية الحرب والمساحة التي تحتويها هذه المشروعية، فإذا كان الأصل في العلاقات الدولية هو الحرب فإن الموانع ضدها تقل، كما أنه إذا كان الأصل هو السلم فإن مساحة مشروعية الحرب تضيق.

1- الحرب هي الأصل في العلاقات الدولية.

بالرجوع إلى بعض علماء الغرب وفلاسفتهم وفقهائهم فإننا نجد نفس النظرة التي تبرر للحرب كشيء أساسي متأصل في الإنسان ينعكس على العلاقات الدولية .

فيعتبر الفيلسوف أغسطين أن الأهواء والرغبات تسيطر دائما على العقل وأن الإثم متأصل في الإنسان منذ أيام آدم وحواء فالنزاع إذن ينتج عن تركيبة الطبيعة البشرية التي تتسم بعجز وقصور في العواطف، ويظهر ذلك في مشاعر من نوع العنف،حب الانتقام، العداء المستحكم والتوق الشديد للقوة، إن التنشئة الاجتماعية للناس إذ تقوم على حب الإثم والخطيئة فلا يمكن بالتالي اعتبار أن هناك طبقة اجتماعية أو دولة معادية للحرب أو محبة للسلام، فالكل متساوون وقد تأثر الفيلسوف الإنجليزي جون لوك بالفكر الأغسطيني عندما اعتبر أن العقل هو عبد للرغبات والأهواء، وتشكل هذه المقولة ركيزة أساسية في الفكر السياسي المحافظ، ويظهر تأثير أغسطين خاصة عند الفيلسوف البريطاني توماس هوبز وكذلك عند سبينوزا، فلقد اعتبر هوبز أن الحرب هي في طبيعة الإنسان والمجتمعات البشرية، فالحرب إذن ليست وسيلة لتحقيق السلام كما كانت بالنسبة لكثير من المفكرين والفلاسفة إنما هي علاقة قوة مستمرة، ولم يميز هوبز بين الحرب المشروعة والحرب غير المشروعة، كذلك لم يميز بين العمل السياسي والحرب وهو رأى في السلم غياب الحرب وليس أكثر من ذلك.

أما الفيلسوف الألماني نيتشه فيرى أن الاضطراب موجود في عقل الإنسان فالقوة تطبع دائما حياته والأقوى هو الذي يسيطر فلا مكان للسلام أو للعدل في العالم ويعتبر نيتشه إن الوجود الإنساني هو صراع دائم ومتواصل، وهو بالتالي نوع من الحرب التي هي بدورها تفي إرادة الحصول على القوة، وينتقد نيتشه أنه لا توجد إجراءات يمكن أن توقف الحرب نهائيا، ويمجد الحرب ويعتبر أنها كانت دائما عبر التاريخ بمثابة حكمة كبيرة لكل الأشخاص، ويعتبر العالم إينشتين صاحب نظرية النسبية: أن الحرب متأصلة في روح الإنسان وفي رغبته الغريزية للكره والتدمير فالحرب حسب أنشتين عاطفة بشرية(17).

هذا وإن المحافظين الجدد في أمريكا يظهر أنهم ينحون هذا النحو في كون أن الحرب شيء لازم ويجب استخدامها لتحقيق مصالحهم أو لإدامتها، ومن هذه النظرية نشأت فكرة صدام الحضارات التي روج لها هينتغتون، وإذا كانت الحضارات الأخرى لا يمكنها تجنب الحرب في تحقيق وإدامة تمكينها السياسي فإن الإسلام حضارته تتأسس

وتدوم وتتمكن في أجواء السلم، ولذلك نجد الكثير من العلماء من يرى أن الأصل في العلاقات الدولية هو السلم، وهو ما انتهت إليه المواثيق الدولية بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية حيث تأسس ميثاق الأمم المتحدة على دعم السلم واتخاذه أساس تسوية النزاعات الدولية ونبذ الحرب.

2- السلم هو الأصل في العلاقات الدولية.

لقد تطورت نظرةفلاسفة الغرب وفقهاء القانون الدولي من اعتماد الحرب كوسيلة أساسية في العلاقات الدولية إلى غاية الاقتناع التام بالسلم بعد الحرب العالمية الثانية، ورغم أن هناك فلاسفة من أصحاب النظرية المثالية الكمالية ومن أبرزهم توماسلاكويني ("الذي يعتبر أنه يمكن إيجاد نظام من القيم الأخلاقية المطلقة تنظم وتسير حياة الناس، وهو يؤمن بإمكانية تغليب العقل البشري على الأهواء وبالتالي تسيير شؤون الناس والمجتمعات في مختلف الميادين باللجوء إلى حكم وسيطرة العقل، فالإنسان حسب الأكويني يمكن أن يصبح أكثر عقلانية عبر إعطائه تربية وثقافة أفضل وكذلك عبر تحسين الظروف الاجتماعية التي تحيط به (18).

إلا أن الحروب والصراعات الأوربية وآخرها الحربين العالميتين الأولى والثانية هي التي رسخت اعتماد الحل السلمي وتحريم الحرب، فيكون بذلك الأصل هو السلم.

وهو ما سعت إليه الأمم المتحدة بعد أن تلافت النقص الحاصل في المواثيق قبلها، فأعلنت أولا في حزم تحريم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية، وفرضت على الدول الأعضاء أن يتوسلوا بالطرق السلمية لفض منازعاتهم على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر، وأعطت ثانيا لمجلس الأمن حق التدخل في أي نزاع يخشى منه قيام حرب وزودته بالوسائل اللازمة لإرغام الدول على إحترام أحكام الميثاق وتوقيع جزاء سريع ضد أية دولة تشن حربا من أي نوع كان إخلالا بما تعهدت به في الميثاق.

ويلاحظ أن ميثاق الأمم المتحدة لم يفرق في التحريم بين الحرب العدوانية وغيرها، فكل حرب في حكمه محظورة، سواء أكانت حرب إعتداء تشنها الدولة للحصول على مزايا أو تحقيق مطامع لا سند لها من القانون أو كان الغرض منها حسم

نزاع قائم لم يصل طرفاه إلى تسويته بالطرق السلمية، وهناك حالة واحدة فقط تكون فيها الحرب مشروعة وفقا لأحكام الميثاق ولا تقع في نطاق التحريم المنصوص عليه فيه وهي حالة الحرب التي تدخل فيها الدولة مضطرة دفعا لإعتداء واقع عليها، وقد أشارت المادة51 من الميثاق إلى هذه الحالة بقولها: "أنه ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي"(19) .

ورغم أن ميثاق الأمم المتحدة يحرم الحرب ويجعلها الاستثناء ويوجب الحلول السلمية إلا أنه يلاحظ أن طغيان القوة لا يتقيد بقوانين ولا مواثيق، فعندما أرادت أمريكا وبريطانيا ومن تحالف معهما احتلال العراق تم تجاوز الأمم المتحدة، وتمكنت أمريكا من إيجاد مبرر جديد استخرج من فلسفاتهم القديمة تمثل في مفهوم الحرب الإستباقية التي تتيح لصاحبها مهاجمة العدو قبل أن يبدأ في الحرب إذا وجد أنه يستعد لها فعلا.

وتم تلفيق تهمة التحضير لإنتاج أسلحة نووية بعد أن صور النظام العراقي السابق على أنه مصدر خطر دولي، ثم تعرف العالم على مقدار الكذب والزيف الأمريكي مما دفع مدير المخابرات المركزية الأمريكية للإستقالة.

في حين نجد أن أمريكا تجد صعوبة اليوم في تجاوز الأمم المتحدة في الاعتداء على إيران التي اعترفت أنها أصبحت دولة نووية، وذلك بسبب ما تمتلكه الدولة الإيرانية من أوراق تحد من طغيان أمريكا وقد تتسبب لها في بداية الإنهيار التام إذا هي أقدمت على شن حرب عليها.

ومن ثم يبقى السلم الدولي يستند أساسا إلى التوازن الدولي في المصالح والقوى وهو ما ينبغي أن يحسن إدارته العرب والمسلمون اليوم من خلال التمسك بالسلم،

واستخدام القوى الدولية الأخرى في إدامة هذا التوازن الذي يمنع قيام الحروب ضدهم وأراضيهم.

وكما لاحظنا أن كلا من السلم والحرب باعتبارهما الأصل في العلاقات الدولية يوجد ما يبررهما في الفكر الغربي، إلا أنه واقعيا وكذلك فكريا نجد أن الدعاية هي الأصل عندهم وعند غيرهم، فمثلا الدعوة إلى الإسلام قبل شن أي حرب أمر معلوم ومحسوم، وكذلك الغزاة الغربيون قديما وحديثا كانوا يرفعون شعارات دعائية جميلة قبل الحرب.

أما بالنسبة للبلدان الغربية التي غزت وتغزوا بلدان العالم فهي لم تشن حروبها إلا تحت عناوين خلابة دعائية تعد بالخير والتقدم والحضارة، فالحملات الاستعمارية على بلدان الجنوب المتخلفة كانت تحت دعاية نقل الحضارة والتمدن ونشر التكنلوجيا والعلوم الجديدة، الأمر الذي ما يزال الإصرار عليه قائما عند الدول المستعمرة، وهاهي فرنسا تصادق أخيرا على قانون يشيد بإنجازات الاستعمار والمعروف بقانون 23 فبراير خصوصا مادته الرابعة التي تم التراجع عنها بعد ذلك بعد المواجهة الشرسة من قبل الدولة الجزائرية.

كما نجد أن الدولة الأمريكية أكبر الدول الاستعمارية الطاغية حديثا تمارس الدعاية وترفع شعارات رائعة قبل كل حروبها في فيتنام وبنما، والعراق والصومال والبوسنة ويوغسلافيا وتتولى آلتها الاستخبارية العظيمة تهيئة الأجواء حتى تظهر حربها كضرورة إنسانية ("كما حدث بالنسبة للفخ الذي أحكمه السفير الأمريكي في بغداد" إبريل جلاسبي"عندما أكد لصدام حسين أن أمريكا لن تتدخل في حالة الصراع العراقي الكويتي لكن ما إن وصلت القوات العراقية إلى الكويت حتى بادر بوش بوضع آلته العسكرية على أهبة الإستعداد لدحر "صدام" ، وكانت الحرب تحت عنوان التحرير "تحرير الكويت" والتي شاركت فيها دول إسلامية من بينها مصر، وكان للجزائر شرف الإمتناع عن الدخول في مثل هذه الورطات.

ويلخص الدبلوماسي البريطاني" لورد بونسوبني" مبادئ الدعاية للحروب الأمريكية كما يلي:

-"المبدأ الأول: هو إظهار أن أمريكا لا تريد الحرب...وإقناع شعوب الأرض أن"الأمريكان" لا يودون الدخول في حرب مع أحد، ولكن" الآخرين" هم الذين يضطرونهم إلى ذلك...ومن ثم فنحن-أي الأمريكان-في هذه الحالة لن نفعل سوى أن ندافع عن أنفسنا.

-المبدأ الثاني:هو شخصنة العدو" ويعني أن تكشف الإدارة الأمريكية لشعبها -وشعوب الأرض- أن الآخر أو"العدو" هو شخص كاذب ومريض، وكاره لشعبه وللناس، بل مجنون ولا بد من التخلص منه وإنقاذ شعبه والعالم من شروره وهو ما حصل مع صدام حسين.

-المبدأ الثالث: هو الحديث طويلا عن الدوافع الإنسانية للتدخل الأمريكي، ويهدف إلى إخفاء الأسباب الإقتصادية الحقيقية وراء ستار من الدعاوى والمبادئ الإنسانية...

-المبدأ الرابع: هو ترويج الحكايات والقصص الملفقة بشأن الآخر" العدو" والإلحاح على أنه إعتاد على إتيان سلوكيات وأفعال تستوجب العقاب الفوري" (20) .

وترفع أمريكا اليوم شعارات دعائية من أهمها الدعوة إلى الإصلاح وتجسيد الديمقراطية وحقوق الإنسان وتحقيق التداول على السلطة والمشاركة الشعبية وأخيرا الحرية التي يمكن أن تكون البديل عن شعار الديمقراطية الذي ثبت عند التطبيق أنه يفرز حكومات معادية لأمريكا وأكبر مثال ما حصل أخيرا في فلسطين عندما فازت حركة حماس في انتخابات دمقراطية شفافة ونزيهة.

الخاتمة:

إن أبرز صورة للعلاقات الدولية في حالة السلم هي المعاهدات الدولية التي تقوم بها الدولة مع غيرها من الدول تدعيما للسلم وتحقيقا لمصالح جميع الأطراف، فالسلم هدف قريب لتشكيل مناخ الاستقرار لاستجماع عناصر القوة وإحداث التنمية والتقدم الواجب، والمطلوب هو هدف استراتيجي لإبعاد حملة استهداف الأمة بالتقسيم.

إن العالم العربي الإسلامي يعيش اليوم حالة الضعف وهو بذلك لا يهدد أي من القوى الطامحة للريادة العالمية أو الاستمرار فيها مثل أمريكا الشمالية وأوربا والصين والهند وبعض الدول الأخرى وهي حقيقة يجب استثمارها لتحقيق السلم في أرض المسلمين ومنع استهدافهم.

بينت التجارب الحديثة خاصة بعد الحرب على العراق أن عقيدة الغرب واحدة وأن لهم القدرة على تكييف مصالحهم بما لا يجعلها متناقضة إلى حد انهيار علاقاتهم السلمية مع بعضهم البعض، وأن الخاسر الأكبر في هذا التحالف هم المسلمون، فوجب كسر هذا التحالف عن طريق التمسك بالسلم، ولنا في استقلال دول الشعوب الإسلامية وشعوب العالم الثالث عموما بسبب تناقضات دول الغرب وحروبها الكبيرة وأبرزها الحربين العالميتين الأولى والثانية، وتمكنت من بناء دولها الوطنية الحديثة بسبب تناقض أنظمة الغرب في دول الشرق والغرب.

النتائج والإقتراحات:

– حتى لا يكون السلم استسلاما لا بد من أن تكون الأمة مسلحة بعناصر القوة التي تحفظ هيبتها ودينها وثقافتها ويأتي على رأسها قوة التماسك والوحدة.

– السلم هدف قريب لتشكيل مناخ الاستقرار لاستجماع عناصر القوة وإحداث التنمية والتقدم .

– لقد ثبت أن دول الغرب هم الذين يثيرون الحروب في بلاد الشرق الأوسط والتي تشكل أهم متنفس لإنعاش الكيان الصهيوني وإدامة حياة دولته.

– إن العالم العربي الإسلامي يعيش اليوم حالة الضعف وهو بذلك لا يهدد أي من القوى الطامحة للريادة العالمية أو الاستمرار فيها مثل أمريكا الشمالية وأوربا والصين والهند وبعض الدول الأخرى.

– إن الغرب يرفعون شعار السّلام لأجل إخفاء حقائقهم العدوانية، فيجب على بلدان العالم العربي والإسلامي إفتكاك هذا المبدأ بقوة وكشفه وهو هدف شرعي واستراتيجي.

– تمكن الأعداء –عن طريق وسائلهم الكبيرة– من جعل كل صور العنف والقتال المشروعة وغير المشروعة في سلة واحدة هي الإرهاب وعليه أصبح من شبه المستحيل تحقق المصلحة في رفع شعار الجهاد القتالي بل المفسدة مؤكدة في تشويه الجهاد والمقاومة وعدم تحقيق الغرض منهما.

– ينبغي استثمار ما أمكن من وسائل لأجل نشر ثقافة السلم وترسيخها مثل الوسائل الثقافية كالأدب والشعر والمسرح والسينما، والوسائل الإعلامية كالصحافة المكتوبة والتلفزة والإذاعة والمجلة والانترنيت، واللقاءات المختلفة كالمؤتمر والندوة والمحاضرة والمهرجانات الغنائية والفنية المختلفة.

– ينبعي استخدام الدبلوماسية بذكاء كبير، وحسن الاستفادة من العناصر المشتركة بين الديانات والملل الأخرى، وتوظيف منظومة القانون الدولي والهيئات الدولية لأجل تحقيق السلم والقيم الإنسانية الأخرى.

– ينبغي أن يكون الخطاب السياسي عند القادة العرب –خاصة باتجاه الغرب– متوازنا معتدلا يحرص على مصلحة المقابل قبل مصلحتهم.

الهوامش:

([1]) حامد سلطان، القانون الدولي العام، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، 1984، ص (769).

([2]) المرجع نفسه، ص (775).

([3])المرجع نفسه، ص (771).

([4]) محمد بوسلطان، مبادئ القانون الدولي العام، الجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع 2002م، الجزء الثاني، ص167.

([5]) المرجع نفسه، ص (168).

([6]) محمد بوسلطان، مرجع سابق، ص (169).

([7]) ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، ط1، بيروت، دار الكتاب العربي، 1985، ص ص (231، 232).

([8]) ناصيف يوسف فتحي، مرجع سابق، ص ص(234، 235).

([9]) كلوغبرياند، جمع لإسمي موقعي العقد، فكلوغ، هو كاتب الدولة الخارجية الأمريكية.وبرياند: هو أكبر سياسيي فرنسا.

([10]) محمد حافظ غانم، مبادئ القانون الدولي العام، الطبعة الثالثة، القاهرة، دار النهضة العربية، د.س.ن، ص (749).

([11]) محمد بوسلطان، مرجع سابق، ص ص(174–175).

([12]) سعيد اللاوندي، أمريكا في مواجهة العالم، الطبعة الثانية، القاهرة، نهضة مصر، 2004، ص (130).

([13]) طه نوري ياسين الشكرجي، الحرب الأمريكية على العراق، ط1، عمان، الدار العربية للعلوم، 2004،ص (28).

([14]) عثمان جمعة ضميرية: أصول العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، دار المعالي، 1999م، الجزء الأول، ص (176–177).

([15]) محمد بوعشة، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية، بيروت، دار الجيل، 1999، الصفحة (27–28).

([16]) محمد بوعشة، مرجع سابق، ص(32–33).

([17]) ناصيف يوسف حتى، مرجع سابق، ص ص(306–307).

([18]) المرجع نفسه، ص(308).

([19]) علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام،الطبعة الحادية عشر،القاهرة، منشأة المعارف 1975،ص(787).

([20]) سعيد اللاوندي، مرجع سابق، ص(7).